جامعة العين العراقية

الدليل الاسترشادي لجميع السياسات والاجراءات والادلة والمدونات الواجب توفرها للحصول على الاعتماد المؤسسي

من اعداد

ا.م.د ايناس رزاق كاظم

م.م منتظر فريد

الدليل الاسترشادي لجميع السياسات والاجراءات والادلة والمدونة الواجب توفرها للحصول على الاعتماد المؤسسي

للحصول على الاعتماد المؤسسي، يجب على جامعة العين العراقية الالتزام بالمعايير التي تحددها هيئة الاعتماد الوطني في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. ومن ضمن هذه المعايير، يُطلب توفير مجموعة من السياسات والأدلة والمدونات التنظيمية التي تضمن جودة الأداء المؤسسي والأكاديمي. حيث تعتبر السياسات الجامعية الشاملة ركيزة أساسية لتطور جامعة العين العراقية وضمان جودة أدائها. فوجود مجموعة واضحة ومتكاملة من السياسات يغطي الجوانب الأكاديمية والإدارية والطلابية والمجتمعية وغيرها، يساعد الجامعة في تحقيق رسالتها وأهدافها بكفاءة وشفافية. وفيما يلي قائمة شاملة بأهم ما يجب توفره:

أولاً: السياسات العامة والإدارية

1- السياسة العامة للجامعة

الرؤية، الرسالة، الأهداف، والقيم المؤسسية.

2- سياسة الحوكمة والقيادة

تنظيم الهيكل الإداري، توزيع الصلاحيات والمسؤوليات.

سياسة الحوكمة والإدارة: تحتاج الجامعة إلى سياسة حوكمة تحدد بوضوح الهيكل التنظيمي وصلاحيات مجالس الجامعة وإداراتها. تضمن هذه السياسة وجود هياكل تنظيمية فعّالة تغطي الجوانب الأكاديمية والإدارية، مع تحديد **الوصف الوظيفي** لجميع المناصب ومراجعة ذلك دوريًا. كما تنص على تقييم أداء هيئات الحاكمية والإدارة العليا بانتظام للتأكد من تحقيقها لأهداف الجامعة وفق مبادئ الشفافية والمساءلة. على سبيل المثال، يمكن تشكيل لجنة حوكمة لمراجعة فعالية مجلس الجامعة واللجان المنبثقة عنه سنويًا واقتراح تحسينات.

3- سياسات الموارد البشرية

التوظيف، الترقية، التطوير المهني، التقييم، وإنهاء الخدمة.

سياسة التوظيف وإدارة الموارد البشرية: تركز على استقطاب الكفاءات وضمان عدالة إجراءات التعيين والترقية والتقييم. تؤكد هذه السياسة اعتماد معايير الجدارة والمؤهلات في التوظيف، مع منع أي محاباة أو تحيز. كما تشمل برامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس والموظفين لضمان استمرار رفع كفاءتهم. على سبيل المثال، تتضمن إجراءات التوظيف تشكيل لجان مستقلة للمفاضلة بين المرشحين، وتوفر برامج تدريب سنوية للموظفين في مجالات تخصصهم.

ثانياً: السياسات الأكاديمية والتعليمية

1- سياسة تطوير المناهج والبرامج الأكاديمية

آليات إنشاء ومراجعة وتحديث البرامج.

سياسة تطوير المناهج والبرامج: تلتزم الجامعة بتقديم برامج أكاديمية محدثة تواكب حاجات المجتمع وسوق العمل. تعمل سياسة تطوير المناهج كإطار شامل يوجه إنشاء البرامج الأكاديمية وتقييمها وتحسينها بشكل مستمر. على سبيل المثال، تنص هذه السياسة على مراجعة الخطط الدراسية دوريًا بمشاركة أصحاب المصلحة (كالطلاب والخريجين وجهات التوظيف) لضمان محافظة المناهج على حداثتها وملاءمتها.

2- سياسة تقويم الطلبة

أساليب التقييم، توزيع الدرجات، وإجراءات الاعتراض.

سياسة الامتحانات والتقييم: هي مجموعة ضوابط تضمن نزاهة التقييم الأكاديمي وعدالته. تشمل هذه السياسة قواعد إجراء الامتحانات وآليات تقييم موحدة وشفافة، بالإضافة إلى إجراءات لمكافحة الغش والتحقق من أصالة أعمال الطلاب. مثال ذلك وضع مدونة للسلوك الأكاديمي تحدد بوضوح ما يعتبر مخالفة تأديبية في الامتحانات وكيفية التعامل معها.

3- سياسة القبول والتسجيل

شروط القبول، آلية التسجيل، التحويل، والتخرج.

سياسة القبول: ينبغي أن تتبنى الجامعة سياسة قبول شفافة ومنصفة تحدد معايير وإجراءات الالتحاق بمختلف البرامج الأكاديمية. تهدف هذه السياسة إلى توضيح عملية القبول والمتطلبات لضمان اتباع نهج عادل وشفاف في اختيار الطلبة. على سبيل المثال، تتضمن سياسة القبول العادل معايير موضوعية مثل المعدل الدراسي وامتحانات القبول، إلى جانب مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المتقدمين دون تمييز.

4- سياسات البحث العلمي

تهدف إلى تشجيع البحث والابتكار ضمن المجتمع الأكاديمي للجامعة. تحدد هذه السياسة آليات دعم المشاريع البحثية وتمويلها، ومعايير أخلاقيات البحث والنشر العلمي. على سبيل المثال، يمكن أن تتضمن سياسة البحث العلمي إنشاء صندوق لدعم البحوث، ومنح حوافز للنشر في مجلات علمية محكمة، إضافة إلى مدونة لأخلاقيات البحث تضمن النزاهة والموضوعية في إجراء البحوث. كما تعنى السياسة بحماية الملكية الفكرية وتنظيم براءات الاختراع الناتجة عن بحوث الجامعة.

- سياسة أخلاقيات البحث العلمي

تضمن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية في جمع البيانات، وتجريب العينات، وحقوق المشاركين.

- سياسة النشر العلمي وبراءات الاختراع

تنظم آليات دعم النشر في المجلات المفهرسة، وتسجيل حقوق الملكية الفكرية.

- سياسة دعم المشاريع البحثية

تشمل تمويل المشاريع، وآلية تقديم المقترحات، والشراكات البحثية.

ثالثا: سياسات الجودة الأكاديمية وضمان الجودة والتقويم الذاتي

سياسة الجودة الأكاديمية وضمان الجودة: لضمان التحسين المستمر في العملية التعليمية، تتبنى الجامعة سياسة لضمان الجودة تشمل وضع معايير واضحة لأداء البرامج الأكاديمية ونتائج تعلم الطلبة. تشدد هذه السياسة على التقييم الدوري للبرامج والاعتماد الأكاديمي الداخلي والخارجي، ومتابعة مؤشرات الأداء كأساليب التدريس وتقييم المقررات ورضا الطلبة والخريجين. على سبيل المثال، قد تنص السياسة على تقييم دوري لكل برنامج كل عدة سنوات بمشاركة خبراء خارجيين، وقياس مخرجات التعلم ومدى تحقيقها لأهداف البرنامج.

1- سياسة ضمان الجودة والتحسين المستمر
2- سياسة التقييم المؤسسي والأكاديمي
3- سياسة رضا المستفيدين

قياس رضا الطلبة، الخريجين، وأصحاب العمل.

رابعا: السياسات الطلابية

تركز السياسات الطلابية على توفير بيئة جامعية داعمة وشاملة تلبي احتياجات الطلبة. فيما يلي أبرز هذه السياسات:

1- سياسة الأنشطة الطلابية

تدعم تكوين أندية طلابية علمية وثقافية ورياضية وتشجع المشاركة الفعالة فيها. تنص هذه السياسة على توفير تمويل وإمكانات لتنظيم الفعاليات الطلابية داخل الحرم الجامعي وخارجه، لما لذلك من دور في صقل مهارات الطلبة الشخصية وتعزيز روح القيادة والعمل الجماعي لديهم. مثال ذلك تنظيم أسبوع للأنشطة الطلابية كل فصل دراسي يشمل مسابقات أكاديمية ورياضية وفنية.

2- سياسة الدعم النفسي والإرشاد

تلتزم الجامعة بتقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي لطلبتها عبر مراكز متخصصة أو مستشارين مؤهلين. تهدف هذه السياسة إلى تعزيز صحة الطلبة النفسية ومساعدتهم في التغلب على الضغوط والتحديات الشخصية والأكاديمية. على سبيل المثال، يمكن إنشاء وحدة للإرشاد النفسي توفر جلسات مشورة سرية ومجانية للطلبة، مع حملات توعية دورية بكيفية طلب المساعدة دون شعور بالوصم.

3- سياسة الإسكان والخدمات السكني

لتنظيم سكن الطلبة (الأقسام الداخلية) وضمان توفير بيئة آمنة ومريحة للمعيشة الجامعية. تشمل هذه السياسة معايير القبول في السكن الجامعي، ونظم التفتيش والصيانة الدورية، وقواعد السلوك في السكن. كما تؤكد أهمية توفير غرف أو مرافق خاصة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في السكن الجامعي تحقيقًا لمبدأ الشمولية.

4- سياسة التأهيل الوظيفي والتدريب العملي

تُعنى بإعداد الطلبة لسوق العمل عبر مراكز التأهيل والتوظيف. تنص على إقامة ورش تدريب مهني ودورات لإكساب الطلبة مهارات التوظيف (مثل إعداد السيرة الذاتية ومهارات المقابلة)، إضافة إلى برامج

التدريب التعاوني مع جهات خارجية. على سبيل المثال، قد توجب هذه السياسة على كل طالب إتمام عدد معين من ساعات التدريب العملي قبل التخرج بالتنسيق مع مركز التوظيف في الجامعة.

5- سياسة المنح والمساعدات المالية

لضمان إتاحة التعليم لشرائح واسعة من الطلبة، تتبنى الجامعة سياسة واضحة للمنح الدراسية والمساعدات المالية تعتمد معايير شفافة في الاستحقاق (مثل التفوق الدراسي أو محدودية الدخل). وتوفر هذه السياسة آلية للتقديم والتظلم، بحيث يتم الإعلان عن أنواع المنح وشروطها سنويًا ويُختار المستفيدون وفق معايير موضوعية.

خامسا: السياسات البيئية والتنمية المستدامة

تلتزم جامعة العين بتقليل الأثر البيئي لنشاطاتها وجعل الاستدامة جزءًا من ثقافتها المؤسسية. تتضمن سياسات البيئة والتنمية المستدامة ما يلي:

1- سياسة الاستدامة البيئية

تضع هذه السياسة رؤية شاملة لإدارة علاقة الجامعة بالبيئة المحيطة بها وحماية الموارد الطبيعية. وتشمل مجالات عديدة مثل إدارة الطاقة والمياه والنفايات داخل الحرم الجامعي. على سبيل المثال، قد تتبنى الجامعة سياسة الحرم الأخضر التي تتضمن التحول إلى مصادر طاقة متجددة، وترشيد استهلاك الموارد عبر تقنيات حديثة (مثل استخدام الإضاءة الموفّرة أو الطاقة الشمسية). كما تشجع السياسة على دمج مبادئ الاستدامة في المناهج الدراسية والبحث العلمي لتعزيز الوعي البيئي لدى الطلبة.

2- سياسة إدارة النفايات وإعادة التدوير

تهدف إلى تقليل النفايات الصلبة في الحرم الجامعي وتشجيع إعادة التدوير. تنص هذه السياسة على توفير حاويات فرز النفايات في مرافق الجامعة كافة (ورق، بلاستيك، معادن...) والتعاقد مع جهات لإعادة تدوير المناسب منها. مثال ذلك إطلاق حملة جامعة بلا بلاستيك لتقليل استخدام المواد البلاستيكية وحظر الأدوات أحادية الاستخدام في الفعاليات الجامعية.

3- سياسة المساحات الخضراء والتشجير

تؤكد على الحفاظ على الرقعة الخضراء في الحرم الجامعي وزيادتها لما لها من أثر إيجابي على البيئة وصحة المجتمع الجامعي. قد تضع هذه السياسة أهدافًا بنسبة محددة من المساحات المزروعة، وجدولاً للعناية المستمرة بالأشجار والنباتات داخل الجامعة. كما يمكن أن تشجع على مبادرات تشجير يشارك فيها الطلبة والكادر في المناسبات البيئية.

سادسا: السياسات الرقمية والتحول الرقمي

1- سياسة التحول الرقمي

تهدف إلى دمج التكنولوجيا في جميع جوانب العمل الجامعي الإداري والأكاديمي. يُشير التحول الرقمي في الجامعات إلى إدخال أنظمة التقنية في كل شيء، من التسجيل والقبول مرورًا بالتعليم والتقييم وحتى التخرج. وتتضمن هذه السياسة استخدام أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني (LMS)، وتوفير المحتوى التعليمي الرقمي، واعتماد التقنيات الحديثة كواقع افتراضي ومعزز في التعليم. كما تشمل التحول في الإجراءات الإدارية؛ مثل أتمتة التسجيل والنتائج والسجلات باستخدام أنظمة معلومات متطورة. تهدف السياسة إلى تحسين جودة التعليم عبر إتاحة تجارب تعليمية تفاعلية، وكذلك رفع كفاءة العمليات بتبسيط الإجراءات وتوفير الوقت.

2- سياسة الأمن السيبراني

تركز على حماية البنية الرقمية للجامعة (الشبكات، الخوادم، قواعد البيانات، الأجهزة) من الاختراقات والهجمات الإلكترونية. (وفق تعريف جامعة بغداد) ، هي مجموعة سياسات ومعايير تهدف لتحقيق أفضل الممارسات في أمن المعلومات عبر تحديد الأدوار والمسؤوليات وضوابط وإجراءات الحماية. تتضمن هذه السياسة جوانب متعددة مثل سياسة الاستخدام المقبول لموارد التقنية (لتوجيه المستخدمين نحو السلوك الرقمي الآمن)، وسياسة إدارة كلمات المرور، وإجراءات الاستجابة لحوادث الاختراق وضمان استمرارية الخدمات عند الطوارئ. على سبيل المثال، قد تنص على إلزامية تغيير كلمات المرور الجامعية دورياً، وتوفير برنامج توعية أمنية لكل مستخدمي أنظمة الجامعة.

3- سياسة التعليم الإلكتروني

لضمان جودة التعليم عن بُعد والتعليم المدمج. تحدد هذه السياسة معايير تصميم المقررات الإلكترونية ومنصات التعليم عن بعد وحقوق وواجبات كل من الطالب والأستاذ في البيئة الرقمية. على سبيل المثال، تشمل سياسة التعليم الإلكتروني قواعد حول حضور الطلبة بشكل افتراضي واعتباره معادلاً للحضور التقليدي، وآليات لمراقبة الامتحانات الإلكترونية لضمان النزاهة. كما تُبيّن هذه السياسة كيفية دعم الطلبة فنيًا (كخدمة الدعم التقني على مدار الساعة) والتأكد من استعداد أعضاء هيئة التدريس لاعتماد أدوات التعليم الرقمي عبر التدريب المستمر.

سابعا: السياسات المجتمعية وخدمة المجتمع

تؤدي الجامعة دورًا جوهريًا في تنمية المجتمع المحيط بها، ولذا من المهم وجود سياسات تُنظّم إسهامات الجامعة المجتمعية وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة الخارجيين. من أبرز هذه السياسات:

1- سياسة خدمة المجتمع

تشجع الجامعة من خلالها أعضاء هيئة التدريس والطلبة على الانخراط في مشاريع تخدم المجتمع المحلي وتلبي احتياجاته. قد تتضمن هذه السياسة إدراج متطلبات خدمة مجتمع ضمن بعض البرامج الأكاديمية (مثل ساعات تطوعية إلزامية للتخرج)، أو دعم مبادرات تطوعية كالقوافل الطبية إلى المناطق المحتاجة أو حملات التوعية البيئية.

كما تنص على توثيق هذه الأنشطة والاعتراف بجهود المشاركين فيها. إن وجود مثل هذه السياسة يُعزز الدور الاجتماعي للجامعة كبيت خبرة يسهم في تطوير المجتمع.

2- سياسة العلاقات مع الخريجين وأصحاب العمل

تهدف إلى بناء شبكة علاقات قوية بين الجامعة وتخريجيها من جهة، والمؤسسات الحكومية والأهلية وسوق العمل من جهة أخرى. تشمل هذه السياسة إنشاء وحدة أو مكتب خاص بـالخريجين للتواصل معهم واستطلاع آرائهم والاستفادة من خبراتهم. وكذلك إقامة مجالس استشارية تضم شركاء من الصناعة وأرباب العمل للمساهمة في تطوير المناهج وضمان مواءمتها لحاجات السوق. على سبيل المثال، قد توصي السياسة بعقد

لقاء سنوي للخريجين وتكريم المتميزين منهم، إضافة إلى دعوة ممثلي قطاعات التوظيف لحضور يوم مهني في الحرم الجامعي.

3- سياسة التعليم المستمر

إحدى سبل خدمة المجتمع تتمثل في تقديم برامج تعليمية وتدريبية لجمهور المجتمع خارج إطار الطلبة النظاميين. بموجب هذه السياسة، يمكن للجامعة تنظيم دورات مسائية أو برامج دبلوم مهني تستهدف رفع كفاءة الموظفين في المؤسسات المحلية أو تأهيل الخريجين بمهارات جديدة. كذلك قد توفر موارد تعليمية مفتوحة عبر الإنترنت يستفيد منها الجميع، تعزيزًا لمبدأ نشر المعرفة.

من خلال هذه السياسات، تعمل الجامعة على توثيق صلاتها بالمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة، وترتقي بإسهامها التنموي لتتعدى جدران الحرم الجامعي، ما يعزز الثقة المتبادلة والصورة الإيجابية للجامعة لدى المجتمع.

4- سياسة التعاون المحلي والدولي

تنظم الشراكات مع الجامعات، والمؤسسات البحثية، والمنظمات الحكومية.5-

5- سياسة الإعلام الجامعي

تنظم النشر على الموقع الرسمي والمنصات الاجتماعية

ثامنا: سياسات النزاهة ومكافحة الفساد

النزاهة المؤسسية شرط أساسي لنجاح الجامعة وتحقيق أهدافها. لذا فإن وجود سياسات واضحة لترسيخ مبادئ الأمانة ومكافحة الفساد بجميع صوره أمر لا غنى عنه، خاصة في السياق العراقي حيث تواجه مؤسسات التعليم تحديات في هذا المجال. تشمل هذه السياسات:

1- مدونة قواعد السلوك (Code of Conduct) او لائحة السلوك

وهي وثيقة شاملة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المطلوبة من جميع منتسبي الجامعة (إداريين وأكاديميين وطلبة). تنص المدونة على قيم الأمانة والشفافية والمسؤولية، وتحظر صراحة أي ممارسات فساد أو تمييز

أو استغلال للمنصب. كما تبين إجراءات الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين. هذه المدونة تكون مرجعية عند التحقيق في أي انتهاك، وتسهم في خلق ثقافة مؤسسية تقوم على النزاهة والعدالة في كافة المستويات.

2- سياسة مكافحة الفساد الإداري

توضح هذه السياسة التزام الجامعة بمحاربة مظاهر الفساد كالرشوة والمحسوبية وسوء استعمال الموارد. وتتضمن آليات عملية مثل إجراء مراجعة وتدقيق داخلي مستقل دوري لكافة العمليات المالية والإدارية، ووضع نظم مشتريات وعطاءات شفافة، وفصل الصلاحيات للحد من تضارب المصالح. على سبيل المثال، تنشئ الجامعة وحدة تدقيق داخلي reporting directly to the University Council to monitor الالتزام بالأنظمة والإجراءات وكشف أي تلاعب. كما يمكن أن تستحدث قناة سرية للإبلاغ يثق بها الموظفون والطلبة للإبلاغ عن أي شبهة فساد للتحقيق فيها دون خوف من الانتقام.

3- سياسة النزاهة الأكاديمية

وهي مكمّلة لسياسات النزاهة العامة، وتركز على منع الفساد الأكاديمي مثل الغش وانتحال الأبحاث والمجاملات في التقييم. تنص هذه السياسة على عقوبات صارمة تجاه المخالفات الأكاديمية (كإلغاء الامتحان أو الفصل المؤقت في حالة الغش) وتشكيل لجان مستقلة للنظر في قضايا النزاهة الأكاديمية لضمان الحيادية. كما تؤكد على تدريب الطلبة والأعضاء الجدد بهيئة التدريس حول أخلاقيات النزاهة العلمية وطرق تجنب الانتحال العلمي.

إن تطبيق هذه السياسات من شأنه خلق بيئة شفافة داخل الجامعة تقل فيها فرص الفساد الإداري والأكاديمي. وقد أشار الخبراء إلى أن الفساد يمكن أن يطال كل مراحل عمل مؤسسات التعليم العالي ما لم توجد أنظمة رقابة فعالة، لذا فإن جامعة العين عبر هذه السياسات تُظهر التزامًا استباقيًا بمنع الفساد قبل حدوثه ومعالجته بحزم إن ظهر.

تاسعا: سياسات المساواة والشمول

تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص والشمولية أمر محوري في بيئة الجامعة الحديثة، لضمان أن جميع الأفراد - بغض النظر عن خلفياتهم - يحصلون على الدعم والفرص بشكل متساوٍ. تتضمن سياسات المساواة والشمول ما يلي:

1- سياسة عدم التمييز وتكافؤ الفرص

تُلزم الجامعة نفسها بموجب هذه السياسة بضمان المعاملة العادلة لجميع الطلاب والموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية دون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الإعاقة أو غيرها. ويجب أن ينعكس ذلك في جميع ممارسات الجامعة، بدءًا من التوظيف والقبول وحتى المشاركة في الأنشطة وفرص التطوير. على سبيل المثال، يتم إدراج بند في جميع إعلانات الوظائف وبرامج القبول يؤكد أن الجامعة صاحب عمل يعتمد مبدأ تكافؤ الفرص. كما يتم تشكيل لجنة تنوع ومساواة تراقب سياسات وإجراءات الجامعة وتقترح تحسينات لتعزيز الشمولية.

2- سياسة تمكين المرأة

تركّز بشكل خاص على تشجيع مشاركة المرأة الكاملة في كافة جوانب الحياة الجامعية الأكاديمية والإدارية. فقد تشمل أهدافًا رقمية لزيادة نسبة تمثيل النساء في المناصب القيادية بالجامعة، أو مبادرات لدعم الطالبات في التخصصات النادرة وتشجيع البحث العلمي الخاص بقضايا المرأة. كذلك تتضمن هذه السياسة ضمان بيئة آمنة وخالية من التحرش والتمييز، من خلال إجراءات توعية وتوفير قنوات شكوى سرية للتحقق من أي اعتداءات أو تمييز والتعامل معها فورًا.

3- سياسة دعم ذوي الاحتياجات الخاصة

تلتزم الجامعة بموجبها بتهيئة البيئة الجامعية بما يلائم احتياجات الطلبة والموظفين من ذوي الإعاقة، لضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع الجامعي دون عوائق. وفقًا لسياسات جامعات عراقية مماثلة، ترحب الجامعة بالطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفر لهم التسهيلات المعقولة دون الإخلال بالمعايير الأكاديمية. تشمل هذه التسهيلات تجهيز المباني والمرافق لتكون قادرة على الوصول (منحدرات للكراسي المتحركة، مصاعد

صوتية، حمّامات مخصصة)، وتوفير أجهزة أو برامج تقنية مساعدة لضعاف البصر أو السمع، بالإضافة إلى إعطاء مرونة في الامتحانات والتقييم بما يتناسب مع حالة الطالب الصحيّة دون التأثير على نزاهة التقييم. كما تؤكد السياسة الحفاظ على سرية معلومات هؤلاء الأفراد وعدم استخدام إعاقتهم بأي شكل للتمييز ضدهم. على سبيل المثال، قد تخصص الجامعة عددًا معينًا من المقاعد الدراسية أو منحًا دراسية سنوية للطلبة من ذوي الإعاقة كنوع من الإجراء الإيجابي لتمكينهم.

باختصار، تهدف سياسات المساواة والشمول إلى بناء مجتمع جامعي متنوع ومتناغم، يشعر فيه كل فرد بأنه مُحترَم ومُمكَّن للحصول على حقوقه وفرصه كاملة. إن تبني هذه السياسات لا يعزز فقط العدالة الاجتماعية داخل الحرم الجامعي، بل يثري أيضًا التجربة التعليمية عبر الاستفادة من التنوع وتعزيز قيم التسامح والتفاهم لدى الطلبة.

عاشرا: السياسات المالية والشفافية المالية

الإدارة الرشيدة للموارد المالية عنصر أساسي لاستدامة الجامعة وتطورها. لذا من الضروري إقرار سياسات مالية واضحة تضمن التخطيط المالي السليم، والشفافية في التعاملات المالية، ومراقبة أوجه الإنفاق والاستثمار. من أهم هذه السياسات:

1- سياسة إعداد الميزانية وإدارتها

تحدد هذه السياسة منهجية إعداد الموازنة السنوية للجامعة وتوزيع الموارد على الكليات والوحدات المختلفة. تؤكد على ضرورة ربط التخطيط المالي بخطة الجامعة الاستراتيجية لضمان تمويل الأولويات الأكاديمية والبحثية. كما تنص على إشراك أصحاب العلاقة الرئيسيين (مثل مجلس الجامعة ومجالس الكليات) في مناقشة الميزانية لضمان الشفافية والتوافق. على سبيل المثال، تتبع الجامعة نهج موازنة البرامج حيث يُحدد لكل برنامج أكاديمي ميزانية بناءً على أهدافه وعدد المستفيدين منه. وتُراجع نتائج التنفيذ المالي سنويًا لإعادة توجيه الموارد بكفاءة.

2- سياسة الشفافية المالية والإفصاح

تلتزم الجامعة من خلالها بالإفصاح الدوري عن أدائها المالي لضمان المساءلة. قد تتضمن هذه السياسة نشر تقرير مالي سنوي متاح للعموم يبيّن مصادر الإيرادات (مثل الرسوم الدراسية، المنح، التمويل الحكومي) وأوجه الإنفاق التفصيلية. كما قد تلتزم الجامعة بإجراء تدقيق مالي خارجي مستقل سنويًا ونشر نتائجه. إن الشفافية المالية تبني الثقة لدى الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع بأن موارد الجامعة تُدار بمسؤولية وحكمة، وتقلل من فرص الفساد أو الهدر. فمثلاً، تظهر الدراسات أن غياب الشفافية يمكن أن يؤدي إلى سوء استغلال الموارد وظهور ممارسات فساد إداري، وعليه فإن هذه السياسة تشكل إجراءً وقائيًا أساسيًا.

3- سياسة المشتريات

لتنظيم عمليات الشراء والتعاقدات التي تقوم بها الجامعة بشكل يكفل الحصول على أفضل قيمة مقابل المال العام ويمنع تضارب المصالح. تنص هذه السياسة على وجوب تطبيق إجراءات مناقصة أو استدراج عروض الأسعار للمشتريات الكبيرة وفقًا للوائح، وتشكيل لجان مشتريات محايدة لفحص العروض واختيار الأنسب. كما تؤكد على توثيق كل خطوات عملية الشراء لحفظ النزاهة، ووضع مدونة لأخلاقيات المشتريات تحظر أي هدايا أو عمولات. هذا ويساعد الالتزام بهذه السياسة على سد منافذ الفساد المالي المحتمل في العقود والتجهيزات.

4- سياسة تنمية الموارد والاستثمار

بهدف تنويع دخل الجامعة وزيادة استقلاليتها المالية، يمكن أن تتبنى الجامعة سياسة لإدارة الاستثمارات (مثل صناديق الدعم) والمشاريع المدرة للدخل. تحدد هذه السياسة الضوابط التي تضمن أن استثمارات الجامعة تتم بطريقة آمنة ومدروسة وبما لا يتعارض مع رسالتها الأكاديمية. على سبيل المثال، قد تُنشئ الجامعة صندوقًا استثماريًا لأموال الوقف ويُدار عبر مستشارين ماليين محترفين، ونشر تقارير أداء هذا الصندوق بشفافية.

اختصار، توفر السياسات المالية إطار عمل يضمن المسؤولية المالية من خلال التخطيط السليم والشفافية والرقابة. وهذا بدوره يمكن الجامعة من توظيف مواردها لتحقيق أهدافها الأكاديمية على المدى الطويل بشكل مستدام ومسؤول.

احد عشر. السياسات الصحية والسلامة المهنية

سلامة جميع أفراد المجتمع الجامعي، بما في ذلك الطلبة والموظفون وأعضاء هيئة التدريس والزوار، هي أولوية قصوى ينبغي أن تكرسها سياسات واضحة. تهدف سياسات الصحة والسلامة المهنية إلى خلق بيئة عمل ودراسة آمنة وخالية من المخاطر الصحية أو الحوادث. من أبرز هذه السياسات:

1- سياسة الصحة والسلامة العامة

تضع هذه السياسة الإطار العام للحفاظ على مستويات عالية من السلامة في كافة مرافق وأنشطة الجامعة. تؤكد على حق كل فرد في العمل والدراسة في بيئة خالية من المخاطر التي تهدد صحته أو سلامته. تشمل هذه السياسة التزام الجامعة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح الصحية والسلامة المعمول بها، سواء كانت محلية أو دولية. على سبيل المثال، تنص على توفير معدات السلامة الأساسية في المختبرات (كطفايات الحريق ومعدات الإسعافات الأولية)، والتأكد من صلاحية الأبنية والتجهيزات من الناحية الإنشائية والصحية عبر فحوص دورية وايضا توفر الشروط الفيزيائية داخل كل من القاعات الدراسية والمختبرات والعيادات التعليمية والمكتبات والنادي الطلابي

2- سياسة السلامة المهنية للعاملين

تركّز على حماية الموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية أثناء تأدية مهامهم، خاصة في المواقع ذات الخطورة (مثل المختبرات العلمية وورش الهندسة). تنص هذه السياسة على تدريب العاملين بانتظام على إجراءات السلامة وارتداء معدات الوقاية الشخصية حيثما لزم، إضافة إلى التأمين الصحي المهني لهم. كما تشمل إجراء تقييم تحليل المخاطر الوظيفية لكل مهمة أو وظيفة واستحداث إجراءات عمل آمنة بناءً على ذلك. فعلى سبيل المثال، تفرض سياسة السلامة المهنية على العاملين في المختبرات الكيميائية ارتداء المعاطف والنظارات الواقية، وتحدد بروتوكولات للتعامل مع المواد الخطرة

3- سياسة إدارة الطوارئ وإخلاء المباني

نظرًا لأهمية الاستعداد للأزمات، تحدد هذه السياسة خطط الاستجابة لحالات الطوارئ مثل الحرائق أو الزلازل أو الحوادث الكبرى في الحرم الجامعي. وتشمل وجود خطط إخلاء واضحة لكل مبنى، وتدريب

دوري للطلاب والموظفين على الإخلاء الآمن. كما تنص على تشكيل فريق طوارئ جامعي مزوّد بمعدات الاتصال والإسعاف للتعامل الفوري عند حدوث أي حادث. على سبيل المثال، قد تقوم الجامعة بإجراء تجربة إخلاء وهمية كل فصل دراسي للتأكد من جاهزية الجميع ومعرفة مخارج الطوارئ وخطط التجمع.

4- سياسة الصحة العامة والخدمات الطبية

تتعلق بتوفير الرعاية الصحية الأساسية داخل الجامعة. قد تُلزم هذه السياسة إنشاء عيادة أو مركز صحي داخل الحرم يقدم الإسعافات والخدمات الطبية الأولية، ويتابع الحالة الصحية للطلبة (مثل حملات التطعيم أو فحوصات اللياقة البدنية للرياضة). بالإضافة إلى ذلك، تشمل السياسة برامج توعية صحية دورية حول الوقاية من الأمراض المعدية أو نمط الحياة الصحي. وقد اتضحت أهمية هذه السياسة بشكل جلي خلال جائحة كورونا مثلاً، حيث تحتاج الجامعة إلى خطة للتعامل مع الأوبئة تشمل إجراءات التباعد والتعقيم والتعليم عن بُعد عند الضرورة.

باختصار، تؤكد سياسات الصحة والسلامة أن بيئة الجامعة آمنة وصحية للجميع، من خلال الوقاية أولاً وتوفير الإجراءات اللازمة لمنع الحوادث والأمراض. إن ثقافة السلامة التي تعززها هذه السياسات تجعل كل فرد في الجامعة شريكًا في الحفاظ على سلامته وسلامة الآخرين، وتُظهر حرص الجامعة على رفاهية مجتمعها الداخلي إلى جانب أهدافها التعليمية.

ختامًا: إن اعتماد جامعة العين العراقية لكل السياسات أعلاه وتفعيلها بجدية سيوفر أساسًا قويًا لانطلاقة ناجحة ومستدامة. هذه السياسات المتكاملة تغطي كافة الجوانب الأكاديمية والإدارية والطلابية والمجتمعية، مما يساعد على تحقيق التميز المؤسسي وضمان الجودة، وتعزيز الثقة بين الجامعة ومحيطها. ومن خلال المراجعة الدورية لهذه السياسات وتحديثها وفق المستجدات، ستضمن الجامعة محافظة سياساتها على فعاليتها وقدرتها على تلبية احتياجات التنمية والتطوير المستمر. بهذه المنهجية الشمولية في التخطيط والسياسات، تمضي جامعة العين بثبات نحو تحقيق رؤيتها ورسالتها في أن تكون صرحًا علميًا رائدًا على المستويين الوطني والإقليمي.